

قرار إدارة ترامب حول انتقال السفارة الأمريكية إلى القدس ورد فعل المجتمع الدولي

The Trump Administration's Decision on Moving the US Embassy to Jerusalem and the International Community's Reaction

د. عبد الجبار جرجا محمود خليلية*، رابط التربويين الفلسطينيين

تاريخ الإرسال: 2025-08-29 تاريخ القبول: 2025-12-07 تاريخ النشر: 2026-03-11

Abstract

ملخص

The researcher examined public statements by officials and UN resolutions regarding the status of Jerusalem, as well as analyzing the reasons behind the surprising US move in the Middle East in early December 2017. The importance of the Jerusalem issue in contemporary international relations was also highlighted. The analysis includes a review of the events following the signing of the decree relocating the US embassy from Tel Aviv to Jerusalem. The primary objective of the research was to examine the status of the city, drawing on a variety of sources related to the Arab-Israeli conflict. The research examines the positions of countries that reflect two opposing viewpoints regarding the legitimacy of the relocation of the US and other embassies to Jerusalem. It concludes that the status quo in the Middle East regarding the Jerusalem issue must change.

Keywords: United States, Jerusalem, United Nations, Israel, embassy, Palestine.

قام الباحث بدراسة التصريحات العامة للمسؤولين وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بوضع القدس، بالإضافة إلى تحليل الأسباب وراء الخطوة الأمريكية المفاجئة في قضية الشرق الأوسط في أوائل ديسمبر 2017. كما تم تسليط الضوء على أهمية قضية القدس في العلاقات الدولية المعاصرة. يتضمن التحليل استعراضاً للأحداث التي تلت توقيع مرسوم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. كان الهدف الرئيسي من البحث هو دراسة وضع المدينة، مستنداً إلى مجموعة متنوعة من المصادر المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي. يتناول البحث مواقف الدول التي تعكس وجهتي نظر متعارضتين بشأن شرعية نقل سفارة الولايات المتحدة ودول أخرى إلى القدس. ويخلص إلى ضرورة تغيير الوضع الراهن في الشرق الأوسط فيما يتعلق بمشكلة القدس. الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، القدس، الأمم المتحدة، إسرائيل، السفارة، فلسطين

المقدمة:

شكّل قرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في السادس من ديسمبر 2017، بالاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، تحولاً جذرياً في مسار السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية. فقد وضع هذا القرار الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع قرارات الشرعية الدولية، التي تعتبر القدس مدينة ذات وضع قانوني خاص، وأدى إلى ردود فعل متباينة على المستوى الدولي، عكست الانقسام العميق بشأن مستقبل المدينة المقدسة وموقعها في عملية السلام.

مشكلة الدراسة: تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة فهم وتحليل تداعيات القرار الأمريكي على الوضع القانوني والسياسي لمدينة القدس، ومدى تأثيره على عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، بالإضافة إلى دراسة مواقف وردود فعل المجتمع الدولي تجاه هذا القرار، وبيان ما إذا كان يشكل تهديداً للإجماع الدولي حول حل الدولتين.

أسباب اختيار الموضوع: تم اختيار هذا الموضوع نظراً لأهميته السياسية والقانونية والدينية، ولأنه يمس جوهر الصراع في الشرق الأوسط، ويمثل نقطة تحول في التوازنات الإقليمية والدولية. كما أنه يعكس طبيعة التحولات في السياسة الأمريكية الخارجية في عهد إدارة ترامب، ويثير تساؤلات حول دور الولايات المتحدة كوسيط نزيه في الصراع العربي-الإسرائيلي.

أهداف الدراسة:

1. تحليل خلفيات القرار الأمريكي بنقل السفارة إلى القدس.
2. توضيح الأبعاد السياسية والقانونية للقرار.
3. رصد وتفسير ردود فعل المجتمع الدولي على القرار.
4. تقييم أثر القرار على مسار التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

5. استخلاص دلالات الموقف الأمريكي الجديد على مستقبل مدينة القدس.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي الخلفيات والدوافع السياسية التي تقف وراء قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس؟
 2. كيف تعامل المجتمع الدولي، بمختلف أطرافه، مع هذا القرار؟
 3. ما هي الانعكاسات القانونية والسياسية للقرار على وضع القدس ومستقبل عملية السلام؟
 4. هل فقدت الولايات المتحدة دورها كوسيط نزيه في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد هذا القرار؟
 5. ما هي السيناريوهات المحتملة لمستقبل القدس في ضوء هذا التحول الأمريكي؟
- انتقال السفارة الأمريكية إلى القدس ورد فعل المجتمع الدولي
- الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائم منذ عقود، مما يؤثر سلباً على استقرار الأوضاع ليس فقط في الشرق الأوسط، بل في مختلف أنحاء العالم. وتعتبر قضية مدينة القدس، التي يتناولها البحث، جزءاً من هذا الصراع، وقد اكتسبت أهمية خاصة في الوقت الراهن.
- بدأت جذور المشكلة مع صدور قرار الأمم المتحدة رقم 181 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947م، الذي نص على إنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين وتقسيمها إلى دولتين: واحدة عربية وأخرى يهودية. وكان من المقرر أن تُعطى القدس وضعاً إدارياً خاصاً تحت إشراف الأمم المتحدة. استند هذا القرار إلى عدة عوامل، منها: التوازن الديمغرافي حيث كانت النسبة بين السكان اليهود والعرب تعكس وجوداً يهودياً متزايداً، ولكن لا تزال الأغلبية عربياً. والحق التاريخي فقد اعتبرت الأمم المتحدة أن للشعب اليهودي حق تاريخي في العودة إلى فلسطين، فيما أخذ بعين الاعتبار رغبات العرب الفلسطينيين في تقرير مصيرهم (محافظة، د. ت، ج 3، 475).

عند التصويت على قرار تقسيم فلسطين في جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، عارضت 13 دولة ضد هذا القرار، بما في ذلك جميع الدول العربية المستقلة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى اليونان وكوبا وتركيا والهند. بينما صوت لصالح القرار كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ودول من أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية. كما امتنعت بعض

الدول عن التصويت، مثل جمهورية الصين والمملكة المتحدة. وقد أكد القرار بوضوح على اعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته في وطنه التاريخي، ودعا إلى إنشاء دولتين (8-1948، Khan).

موافقة الأمم المتحدة على تقسيم فلسطين إلى دولتين لشعبيين، اليهود والعرب، تعني الحفاظ على ذكرى حضارة يهودية كانت موجودة العالم العربي في وقت من الأوقات. من جهة أخرى، رفض الشعب الفلسطيني مشروع التقسيم بالكامل وأعرب عن استيائه تجاه هيئة الأمم. إن إنكار حق الدولة اليهودية في الوجود لا يزال يمثل جوهر الصراع القائم بين الفلسطينيين واليهود في منطقة الشرق الأوسط.

وبالتركيز على القرار رقم 181، من الضروري التأكيد على أن الأطراف المعنية لا يلتزم به على المستوى السياسي في الوقت الراهن. عقب إعلان استقلال إسرائيل ونتيجة للحرب العربية الإسرائيلية الأولى 1948-1949، انقسمت القدس إلى قسمين: الجزء الغربي تحت السيطرة الإسرائيلية، والجزء الشرقي تحت السيطرة الأردنية، التي أقرت بشرعية القدس الشرقية كعاصمتها الثانية في أبريل 1950 (عنان، 2012، 13). ومن الجدير بالذكر أن الفلسطينيين لم يعبروا عن أي احتجاج على الوجود الأردني للقدس الشرقية. لم يكن هدف الأردن والدول العربية الأخرى في ذلك الوقت هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية، بل كان السعي نحو القضاء الكامل على إسرائيل.

دافعت فلسطين على مدى عقود عن حقها في أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها، ولم تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 لعام 1947، الذي اقترح إقامة نظام خاص للقدس، إلى جانب تقسيم الأراضي الفلسطينية الواقعة تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين: عربية ويهودية (شبير، 2017، 100). فقط في إعلان الاستقلال الفلسطيني عام 1988 تم الإشارة إلى تأييد منظمة التحرير الفلسطينية للقرار رقم 181، رغم أنها لم تعلن بشكل صريح اعترافها به.

في 23 يناير 1950، أعلنت إسرائيل القدس عاصمة لها، وقامت بنقل بعض المكاتب الحكومية من تل أبيب إلى القدس (الدنان، 2016، 163). ومن المهم الإشارة إلى أنه منذ إعلان القدس عاصمة لإسرائيل وحتى نهاية الحرب العربية الإسرائيلية عام 1967، كان هذا الوضع



ينطبق فقط على الجزء الغربي من المدينة (المبحوح، 2021، 2). ولم يتم اعتبار القدس بأكملها "عاصمة موحدة وغير قابلة للتقسيم" للبلاد إلا بعد أن سيطرت إسرائيل على القدس الشرقية، واعتمد الكنيست "للقانون الأساسي" في تموز/يوليو 1980م (يعقوب، 2016، 63).

تعتبر السلطة الفلسطينية القدس الشرقية، وفقاً لإعلان الاستقلال الفلسطيني الذي أعلن في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، عاصمة لدولتها. ومع ذلك، ولأسباب واضحة، لا توجد مؤسسات حكومية فلسطينية في القدس، حيث تقع هذه المؤسسات حالياً في رام الله، ومن المهم الإشارة إلى أنه على مدى أربعين عاماً، من عام 1948 وحتى اعتماد إعلان الاستقلال، لم يكن الفلسطينيون يعتبرون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم. كما يجب التأكيد على أن استمرار بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية لا يزال يشكل مصدر قلق كبير في العلاقات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل.

وأدت حرب الأيام الستة التي شنتها إسرائيل ضد العرب في حزيران/يونيو 1967 إلى احتلال كامل للضفة الغربية والقدس الشرقية من قبل قواتها المسلحة. وبعد ذلك، اعتمد مجلس الأمن الدولي عدة قرارات، منها القرار رقم 242 بتاريخ 1967/11/22 (خلف، 2008، 78)، والقرار رقم 338 بتاريخ 1973/10/22، والقرار رقم 478 بتاريخ 20 آب/أغسطس 1980، والتي أكدت على عدم شرعية القرارات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل بشأن القدس (إبراهيم، 2009، 121، 50). وتشير هذه الوثائق إلى "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وضرورة تحقيق سلام عادل ودائم، وهو ما يعد من المهام الأساسية للأطراف المتنازعة، كما تسجل رفضها لقانون القدس لعام 1980 الذي أقرته إسرائيل، والذي يهدف إلى تغيير القرارات المعتمدة، ويؤكد كتيب أصدرته الأمم المتحدة حول تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي في عام 2008 أن التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات، أدت إلى تغيير غير قانوني في وضع مكانة القدس، باطلة ولاغية (زهير، 2017، 119).

ومن الضروري التأكيد على أهمية قرار مجلس الأمن الدولي رقم 478 الصادر في 20 أغسطس/آب 1980. ولم تصوت أي دولة ضد هذا القرار. بينما امتنع الوفد الأمريكي عن

التصويت. هذا القرار يدين إسرائيل بسبب اعتمادها في 30 يوليو 1980 القانون الأساسي الذي يتعلق بعاصمة القدس بالكامل، ويدعو جميع الدول إلى سحب بعثاتها الدبلوماسية من المدينة (موسى، 2010، 109).

وفكرة نقل سفارات الدول الأجنبية التي تربطها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل إلى القدس ليست جديدة. يُذكر أنه في عام 1959، تم افتتاح سفارة غواتيمالا في القدس، ولكن في عام 1985، تم نقلها إلى تل أبيب. وفي أوائل الثمانينات، تم افتتاح سفارتي كوستاريكا والسلفادور في القدس كبديل للسفارتين في تل أبيب. ومع ذلك، بعد حرب لبنان الثانية في عام 2006، قامت هاتان الدولتان في أمريكا اللاتينية بنقل سفارتهما مرة أخرى إلى تل أبيب (أيوب، 2017، 12).

في عام 1981، قدم ولي العهد السعودي، فهد بن عبد العزيز آل سعود، مبادرة تقضي بأن تعترف الدول العربية بشرعية وجود إسرائيل شريطة تحقيق مجموعة من المطالب، مثل انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، وتفكيك المستوطنات اليهودية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تكون عاصمتها القدس الشرقية، وضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وتعويض من لا يرغب بالعودة، إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة لبضعة أشهر، ويضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية. ومع ذلك، لم تكن إسرائيل راضية عن هذه المطالب، وتم رفض خطة الرياض خلال اجتماع القادة العرب في فاس بالمغرب. وقد اعتبر القادة العرب أن الخطة السعودية تعني اعترافاً ضمناً بإسرائيل دون الإشارة إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية (الهور. والموسى، 1986، 218-222).

في عام 2002، خلال القمة العربية التي عُقدت في بيروت، تم تقديم مبادرة سلام عربية جديدة بناءً على اقتراح من المملكة العربية السعودية. وكانت هذه المبادرة تتضمن انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلتها عام 1967، والاعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، بالإضافة إلى معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار

الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. وقد لاقت هذه المبادرة تأييد جميع أعضاء جامعة الدول العربية (السلعوس، 2018، 70).

وأكد رؤساء الدول العربية أنه في حال وافقت إسرائيل على مبادرة السلام العربية، فإنهم سيعتبرون الصراع العربي الإسرائيلي قد تم حله، بالإضافة إلى أنهم سيعملون على إقامة علاقات سلمية مع إسرائيل. ورغم إعلان إسرائيل عن ترحيبها بخطوات إقامة علاقات مع الدول العربية، إلا أنها عارضت إجراء تغييرات كبيرة على حدودها، كما رفضت مناقشة مقترحات بشأن وضع القدس.

في عام 2004، خلال الجلسة الطارئة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تم التأكيد على أن "جميع الفلسطينيين لهم حق السيادة على القدس الشرقية" (قرار الجمعية العامة رقم 292/58). ومع ذلك، فإن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لم تسهم بفعالية كبيرة في حل وضع المدينة المتنازع عليها؛ فقد أشار العديد من الخبراء إلى محدودية فعاليتها منذ البداية، حيث لم تتمكن تلك القرارات من إحداث التأثير المطلوب أو خلق توافق دولي واضح حول سبل معالجة هذه المسألة الحساسة (الغويري، 2016، 109). وفي دراسة بعنوان الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية، يبرز الباحث المعاصر في قضايا الشرق الأوسط أنه بين عامي 1964-2010م اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة من القرارات المتعلقة بمشكلة فلسطين والقدس، لكنها لم تسهم في توضيح الوضع القانوني للمدينة، بل كانت متناقضة مع بعضها البعض، ويشير إلى أن العدالة التاريخية تتطلب الاعتراف بأن المجتمع الدولي يتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن الوضع الذي نشأ حول القدس على مدى عقود عديدة (حسن، 2011، 137).

بعد تغير السلطة في البيت الأبيض عام 2017، شهدت الولايات المتحدة تحولاً في سياستها تجاه الشرق الأوسط، ومن أبرز مظاهر هذا التحول كان توقيع الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب في 6 ديسمبر 2017 على مرسوم يقض بـنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس (جريدة الأيام، 2023). وقد برر رئيس البيت الأبيض هذه الخطوة بقوله اعتراف بالواقع التاريخي، ووصف القدس بأنها عاصمة الشعب اليهودي. ويرى الباحث أن هذا التبرير خطوة استفزازية تؤثر سلباً على عملية السلام في الشرق الأوسط.

كانت السلطات الأمريكية في السنوات الماضية تؤكد بشكل منتظم على صحة قرار نقل السفارة إلى القدس. في عام 1995، أقرت الولايات المتحدة قانون سفارة القدس، الذي ينص على أن مدينة القدس هي عاصمة دولة إسرائيل منذ عام 1950، ويجب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بحلول عام 1999 (عمارة، 2017، 55). وتقوم الولايات المتحدة بحملات تجارية رسمية في القدس، وتتعترف بحكم الأمر الواقع بوضعها كعاصمة لإسرائيل. ويجب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة إسرائيل. ومع ذلك، لتجنب تفاقم الوضع في الشرق الأوسط، قام الرؤساء بيل كلينتون، وجورج بوش الابن وباراك أوباما بتأجيل تنفيذ هذا القانون بشكل متكرر، حيث كانوا يخطرون الكونجرس الأمريكي بانتظام كل ستة أشهر بشأن التمديد (الأيام، 2023). وفي صيف عام 2017، قام ترامب أيضًا بتأجيل تنفيذ هذا القانون مرة أخرى، على الرغم من أنه كان قد صرح خلال حملته الانتخابية بأهمية حل مسألة نقل البعثة الدبلوماسية الأمريكية (القدس، 2023، 134).

في إطار ترحيبه بقرار الرئيس ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلاً: يجب على الدول التي تسعى لتحقيق السلام أن تحذو حذو الولايات المتحدة من خلال نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس. وأكد نتنياهو أن قرار الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، الذي تزامن مع عيد استقلال إسرائيل القادم، يأتي بعد إعلانه التاريخي في ديسمبر بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، مما سيحول عيد استقلال إسرائيل إلى مناسبة عظيمة (الأيام، 2018).

بعد قرار الرئيس ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، اندلعت موجة من الإدانات للسياسة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم. وبدأت حكومات الدول المختلفة في المطالبة بالتراجع عن هذه الخطوة الأحادية، داعية الولايات المتحدة إلى تنسيق مواقفها بشأن قضية ملكية القدس الشرقية. وقد عبرت جميع الدول العربية، بالإضافة إلى تركيا وإيران والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول الأخرى والمنظمات السياسية المختلفة، عن دعمها لفلسطين. كما حصلت فلسطين على تأييد واسع من عدد كبير من الدول التي دافعت عن شرعية وقوة الاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ عقود بشأن تسوية العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية (حسين، 1998، 335).

وقبل فترة قصيرة من إعلان قرار الرئيس الأمريكي في أوائل ديسمبر/كانون الأول، صرح وزير الخارجية الأردني خلال لقاء مع نظيره الأمريكي تيلرسون بأن قرار البيت الأبيض قد يؤدي إلى استياء في الدول العربية والإسلامية، مما يزيد من التوتر ويعرض عملية السلام للخطر (جريدة الرأي، 2023). وبعد أن أصدر الرئيس الأمريكي أمره بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس في 6 كانون الأول/ديسمبر 2017، أكد وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي على إن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل يتعارض مع القانون الدولي ومكانة إسرائيل. المدينة المقدسة يجب أن تُحدد من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ومن الضروري التركيز على تنفيذ حل الدولتين، مع جعل القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية (جريدة الرأي، 2023). وأكد أنه فقط من خلال إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية، يمكن للمنطقة أن تنعم بالسلام والاستقرار. فالتطرف ينمو نتيجة استغلال الظلم، وحرمان الفلسطينيين من العدالة والحرية والقدس هي السبب الجذري لعدم الاستقرار. وبعد المفاوضات مع الممثلة العليا للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، موغريني، أعرب الوزير الأردني عن تقديره لدور وأهمية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في قضية القدس، مشيراً إلى موقفها الحكيم والمتوازن الذي يدعم تشكيل دولتين، عاصمتين على حدود عام 1967 (القدس العربي، 2023).

إن هذا القرار يعزز من موقف القوى المتطرفة في العالم الإسلامي، التي ستستخدمه في دعايتها وتؤكد على العنف كوسيلة وحيدة لحل المشكلة، سواء في السياق الفلسطيني أو في مختلف أنحاء العالم الإسلامي. يُنظر إلى هذا القرار بشكل سلبي في ظل غياب أي خطة من الولايات المتحدة لاستئناف عملية السلام. تظل القضية الفلسطينية هي الأهم بالنسبة للقادة العرب، لذا سيبحثون عن جميع السبل الممكنة لنقل وجهة نظرهم، وسيسعون جاهدين، خاصة من خلال المنظمات الإقليمية والدولية، للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة لمنع تنفيذ هذا القرار الذي يتعارض مع قرارات الأمم المتحدة (المصري، 2019، 103).

في 12 ديسمبر 2017، دعا النواب الإيرانيون الدول الإسلامية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني بأسرع وقت ممكن، وتقليص العلاقات الاقتصادية مع

الولايات المتحدة. وأكد البيان أن الولايات المتحدة قد وضعت المسمار الأخير في نعش ما يسمى بعملية السلام في الشرق الأوسط. كما أعربت الجمهورية الإسلامية عن استعدادها لتقديم الدعم الفوري للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، بهدف حماية حقوق الشعب الفلسطيني في أوقات الأزمات (حسين، 1998، 130).

أعلنت حركة حماس فوراً عن استعدادها لمواصلة يوم الغضب من خلال إطلاق انتفاضة ثالثة ضد إسرائيل، ردّاً على قرار الرئيس ترامب. وأكدت حماس في بيانها أن هذه الانتفاضة لن تتوقف حتى يتم تحرير القدس والضفة الغربية.

انعقدت قمة منظمة التعاون الإسلامي في إستنبول بمبادرة من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث أعربت عن رفضها لقرار الرئيس الأمريكي. وأكد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الذي حضر القمة كضيف، على أهمية وقف الانتهاكات والاستفزازات الغربية، مشدداً على أن حركة عدم الانحياز تعيد تأكيد استعدادها للمساهمة في التوصل إلى حل عادل ودائم وسلمي للقضية الفلسطينية وفقاً للقانون الدولي. ووصف قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه إجراء أحادي ومتطرف موجه ضد شعب فلسطين (الجزيرة، 2017).

من جهة أخرى، صرح ممثلو الدول الأعضاء في المنظمة بأن الولايات المتحدة تفقد مصداقيتها كوسيط لحل الصراع في الشرق الأوسط. كما أعلنت المنظمة اعترافها الفوري بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، ودعت جميع الدول إلى الاعتراف بدولة فلسطين والقدس الشرقية عاصمة لها. ومع ذلك، لم يصدر أي رد حاسم من المجتمع الدولي تجاه هذه التوصية (الجزيرة، 2017).

في 15 كانون الأول (ديسمبر) 2017، وخلال اجتماع للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، جدد المشاركون التأكيد على الدعم القوي لحل الدولتين، مع التشديد على أهمية الموقف الثابت بشأن القدس. وأوضحوا أن هذا الموقف لم يتغير على الرغم من قرار الإدارة الأمريكية بنقل السفارة إلى القدس (أشتيه، 2017، 9).

صرح وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون، في معرض رده على سؤال بشأن مستقبل السفارة البريطانية، قائلاً: لن يتم نقل السفارة، ولا نعتزم القيام بذلك. لقد كنا

دائمًا نؤمن بأن أي حل يجب أن يستند إلى مبدأ "دولتين-عاصمتين" (الشرق الأوسط، 2018).

في 18 كانون الأول/ديسمبر 2017، وقبل انعقاد اجتماع طارئ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قائلاً: "أعلن ترامب القدس عاصمة لإسرائيل بمنطق وفهم صهيوني، لقد فعلت ذلك، نقطة. من جهتنا، تركيا قد اعترفت بالفعل بالقدس الشرقية كعاصمة لدولة فلسطين، لكننا لا نستطيع افتتاح سفارة هناك حالياً لأنها تخضع للاحتلال. ومع ذلك، سنفتتحها بعون الله (ترك برس، 2017).

عندما ناقش مجلس الأمن الدولي مسألة اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل، تم التصويت على مشروع قرار قدمته مصر نيابة عن المجموعة العربية. نص المشروع على بطلان جميع القرارات والإجراءات التي تهدف إلى تغيير مظهر القدس ووضعها وتركيبها الديمغرافية، ودعا الدول إلى الامتناع عن فتح بعثات دبلوماسية في المدينة، مستنداً إلى قرار مجلس الأمن رقم 478 لعام 1980م (العارضة، 2007، 54).

ورغم دعم معظم أعضاء المجلس للمشروع، إلا أنه لم يُعتمد بسبب استخدام الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضده، وعللت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي (Nikki Haley)، هذا الرفض بقولها: إن للولايات المتحدة الحق في اختار موقع سفارتها بشكل مستقل (شعبان، 2022، 21)، بالإضافة إلى أن مشروع القرار هذا يُعد مهيناً.

وأكد مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة رياض منصور في بيانه أن الفيتو الأمريكي يمثل فرصة ضائعة لتصحيح القرار غير القانوني بشأن القدس، مما يترك وراءه خطيئة تاريخية. وأوضح أن هذا القرار الأمريكي لن يحمل أي أثر قانوني يمكن أن يغير من طابع القدس ومكانتها. وأشار إلى أن هذا القرار سيؤثر سلباً على مكانة الولايات المتحدة كوسيط للسلام، ويبرز انحيازها، مما يقوض دورها في أي جهود سلام مستقبلية (محمد، 2018، 51). واقترح مندوب فلسطين لدى الأمم المتحدة عقد اجتماع طارئ للجمعية العامة تحت إطار الاتحاد من أجل السلام، مشيراً إلى أن الجمعية العامة تملك الصلاحية لتوصية الدول الأعضاء باتخاذ خطوات جماعية لحماية السلم والأمن الدوليين. وأعرب عن آمله في

أن يحظى القرار بدعم الأغلبية الساحقة من أعضاء المنظمة، مما يتيح للجمعية العامة، بعيداً عن قيود الفيتو، إعلان رفض المجتمع الدولي للموقف الأمريكي الذي يشكل انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن (Miller, 2014, 392).

إعادة تقييم سياسة أوسلو (1993-1994) في ظل أزمة القدس الحالية ضرورية لفهم آثارها على مسار القضية الفلسطينية ومستقبل المدينة المقدسة. فقد جاءت اتفاقيات أوسلو كإطار تفاوضي لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، لكنها لم تحسم قضايا الوضع النهائي، وعلى رأسها القدس.

إن عدم التزام إسرائيل بتنفيذ اتفاقيات أوسلو يتجلى بوضوح في سياساتها المتناقضة مع متطلبات الأمن والسلام، لا سيما فيما يخص قضية القدس. فبدلاً من أن تكون الاتفاقيات مقدمة لحل عادل وشامل، استغلته إسرائيل لترسيخ واقع استيطاني جديد وتعزيز سيطرتها على المدينة المقدسة. (فضة، 2019، 131).

من الضروري بذل كل الجهود الممكنة للعودة إلى مسار سياسي بناء يحقق السلام العادل والشامل. ومع ذلك، من المؤسف أن الولايات المتحدة، التي تصف نفسها بالوسيط الرئيسي في الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، تواصل اتخاذ مواقف تتعارض مع إرادة المجتمع الدولي (حسين، 1998، 124). هذه ليست المرة الأولى التي تنحاز فيها واشنطن لصالح السياسات الإسرائيلية، مما يضعف فرص تحقيق حل عادل ويقوض مصداقيتها كوسيط نزيه في العملية السلمية.

يرى البعض أن الخروج من الوضع الراهن يتطلب استئناف الحوار المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين في أقرب وقت، بحيث يشمل جميع القضايا، بما فيها وضع القدس. كما يشدد على أهمية استمرار الجهود لكسر الجمود في عملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا السياق، يشار إلى أن القرار الصادر عن الإدارة الأمريكية جاء في توقيت غير مناسب، حيث لا يسهم في دفع عملية التسوية الفلسطينية الإسرائيلية إلى الأمام، رغم كونها مفتاحاً لحل قضايا المنطقة (أبو عدوان، 2018، 5). كما أن هذا القرار عزز شعور الفلسطينيين بالخيانة، ما أدى إلى تراجع ثقتهم في قدرة الولايات المتحدة على تقديم خطة حقيقية تحقق السلام.

عبرت روسيا عن موقفها بشأن وضع القدس في بيان صادر عن سفارتها في إسرائيل بتاريخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2017، حيث أشارت إلى القدس الغربية كعاصمة لإسرائيل أمر وارد، ولكن مرتبط أيضاً بالاعتراف بالقدس الشرقية عاصمة لفلسطين (المكي، 2023، 430). ويأتي هذا الموقف في سياق إعلان روسيا في 6 نيسان/أبريل 2017 اعترافها بجزئي المدينة كعاصمتين لكل من الجانبين.

في 21 كانون الأول/ديسمبر 2017، وخلال جلسة للجمعية العامة للأمم المتحدة، تجسدت التحذيرات السابقة بشأن تداعيات القرار الأمريكي المتعلق بالقدس في اعتماد قرار يعارض هذا الاعتراف. حظي القرار بتأييد 128 دولة، بينما رفضته تسع دول فقط، من بينها الولايات المتحدة وإسرائيل، وامتنعت 35 دولة عن التصويت، في حين لم تعبر 20 دولة أخرى عن موقفها (منظمة التحرير الفلسطينية، 2017).

استند القرار إلى وثيقة سبق أن رُفض اعتمادها في مجلس الأمن، ولم يذكر الولايات المتحدة صراحة، لكنه أعرب عن الأسف العميق تجاه أي قرارات تمس الوضع القانوني للقدس، مؤكداً على ضرورة احترام وضعها الراهن وتركيبها الديمغرافية. كما دعت الجمعية العامة جميع الدول إلى الالتزام بالمبادئ الدولية، والامتناع عن فتح بعثات دبلوماسية في القدس، استناداً إلى القرار رقم 478 الصادر في 20 آب/أغسطس 1980م. كذلك، شددت على عدم الاعتراف بأي إجراءات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، خاصة القرارات 242 الصادر في 22 نوفمبر 1967، و338 الصادر في 22 أكتوبر 1973، إضافة إلى قرار الجمعية العامة رقم 15/72 الصادر في 30 نوفمبر 2017م (Mercan, 2018, 69).

عشية اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، صرح ترامب بأن الولايات المتحدة ستخفض المساعدات المالية للدول التي تؤيد القرار المتعلق بوضع القدس (FRANCE24, 2017). وخلال الجلسة، أكدت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة أن الأمم المتحدة كانت دائماً تتخذ مواقف سلبية، بل معادية لإسرائيل، مشيرة إلى أن بلادها تُعد الممول الرئيسي للمنظمة، ملوحة بإمكانية تقليص الدعم المالي لمؤسساتها (الوطن، 2017).

بعد يوم من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بشأن القدس، تم التأكيد على صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية وانغ يي، بأن القضية الفلسطينية، التي

بقيت دون حل لعقود، تمثل مأساة تاريخية لا يمكن استمرارها. وأكد أن للشعب الفلسطيني حقاً مشروعاً في إقامة دولته المستقلة، وهو ما يتماشى مع تطلعات المجتمع الدولي (دولة فلسطين، 2019). وأشار وانغ بي إلى أنه رغم مرور 70 عاماً على قرار الأمم المتحدة بشأن هذه القضية، إلا أن حلم الفلسطينيين في إقامة دولتهم لم يتحقق بعد. كما شدد على دعم الصين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة ضمن حدود عام 1967، وفق قرارات مجلس الأمن الدولي. ودعا المجتمع الدولي إلى العمل المشترك لتعزيز فرص السلام، مؤكداً ضرورة اضطلاع القوى المؤثرة في الشرق الأوسط بدور بناء لدعم جهود تحقيق السلام والاستجابة للتطلعات المشتركة للمجتمع الدولي (وكالة الأنباء الأردنية، 2018).

أعرب البابا والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، عن دعمهما للحفاظ على الوضع المحايد لمدينة القدس، باعتبارها مدينة مقدسة لدى الديانات السماوية، ودورها الأساسي في استقرار المنطقة. كما شدد على أهمية تضافر الجهود لضمان احترام حرمة الحدود، وضرورة انسحاب المؤسسات الحكومية من القدس (المركز الفلسطيني للإعلام، 2018).

من المهم الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لا تقتصر على التفكير في نقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس فقط. ففي نهاية كانون الأول/ديسمبر 2017، صرحت تس هتوفلي، نائبة وزير الخارجية الإسرائيلي، بأن المفاوضات جارية مع عشرات الدول الأخرى، بالإضافة إلى الولايات المتحدة، بشأن نقل سفاراتها. وأكدت أن بعض هذه الدول هي دول أوروبية (الغد، 2017).

في 25 كانون الأول/ديسمبر 2017، أعلن رئيس دولة غواتيمالا عن قرار نقل سفارة بلاده إلى القدس، بعد الخطوة الأمريكية. وأشار إلى محادثة أجراها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، حيث تم مناقشة العلاقات الممتازة بين البلدين منذ تأسيس دولة إسرائيل. كما أبلغ رئيس غواتيمالا مواطنيه بأنه قد تم إصدار التعليمات لنقل السفارة بالفعل (FRANCE24, 2017).

شدد الرئيس البوليفي في تعليقه على موقف غواتيمالا، على أن هذا يعد استهزاء بالمجتمع الدولي، حيث ترفض الحكومة الغواتيمالية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

وتقرر نقل سفارتها إلى القدس. ونأسف لأن بعض الحكومات تضحي بكرامتها مقابل الحفاظ على فتات المساعدات التي تقدمها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (البوابة، 2017).

في سياق توضيح موقف الدول التي امتنعت عن التصويت في 21 ديسمبر 2017، تم تأكيد الفلبين على أن الالتزام بحل الدولتين لا يزال قائماً، ورغم عدم وجود مناقشات أو إجراءات لنقل السفارة الفلبينية من تل أبيب إلى القدس. والتشديد على رفض أي إملاءات خارجية بشأن تحديد موقع السفارة الفلبينية، تماماً كما لا يحق لأحد إدانة قرارات الولايات المتحدة بهذا الشأن (الوطن، 2017).

في 2 كانون الثاني/يناير 2018، أوضح ترامب مبررات قراره، مشيراً إلى أن بلاده تمنح الفلسطينيين مئات الملايين من الدولارات سنوياً دون أن يقابل ذلك أي تقدير أو احترام. وأكد إنهم يرفضون الدخول في مفاوضات حول اتفاقية سلام طال انتظارها مع إسرائيل، لافتاً إلى أن قضية القدس، رغم كونها من أكثر القضايا تعقيداً، قد تم استبعادها من المفاوضات، ومع ذلك لا تزال هناك مطالب بتقديم تنازلات من الجانب الإسرائيلي. وتساءل عن جدوى استمرار تقديم الدعم المالي في ظل غياب للتفاوض على السلام (The Times of Israel، 2018).

في اليوم ذاته، صرّح الرئيس الفلسطيني محمود عباس بأن قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، إلى جانب تبني الكنيست لقرار يؤكد على أن القدس عاصمة موحدة، يشكل إعلان حرب على الشعب الفلسطيني. وأكد أن قرار ترامب يفتقر إلى أي شرعية، وذلك الحال بالنسبة لقرارات الكنيست الإسرائيلي، ولن نسمح مطلقاً بتمرير مثل هذه المخططات التي تعد تهديداً حقيقياً لمستقبل المنطقة. وأضاف عباس في لهجة حازمة أن القدس ومقدساتها ليست سلعة تباع وتشتري بالذهب أو الفضة (جريدة، 2020، 98-99).

بموجب القرار الذي اتخذ في وقت سابق، قامت الإدارة الأمريكية في 14 أيار/مايو 2018، وبالترامن مع الذكرى السبعين لتأسيس إسرائيل، بافتتاح سفارتها في الجزء الغربي من القدس، وذلك على أراضي القنصلية الأمريكية السابقة. وقد أعلن حينها أن هذا الموقع سيكون مؤقتاً إلى حين الانتهاء من بناء مقر جديد للسفارة. ومن الجدير بالذكر أن مجمع

القنصلية، الذي أصبح مقر السفارة، يقع على مقربة من خط الهدنة الذي يفصل القدس إلى شطرين (جمعة، 2018).

في 15 أيار/مايو 2018، تم افتتاح سفارة غواتيمالا في الجزء الجنوبي الغربي من القدس، وذلك بحضور رئيس البلاد موراليس، الذي قام بزيارة رسمية إلى الكيان للمشاركة في مراسم الافتتاح (فلسطين اليوم، 2018).

بعد أيام قليلة من احتفالات عيد استقلال إسرائيل، قام رئيس باراغواي هوارسيو كارتيس، بافتتاح سفارة بلاده في القدس (الأيام، 2018) وذلك بجوار مقر البعثة الغواتيمالية. وبهذا، تكون ثلاث دول قد نقلت سفاراتها إلى القدس خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين. إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ أعلنت باراغواي في 6 سبتمبر، وبعد انتخاب الرئيس الجديد ماريو عبده بينيتيز، عن قرارها بإعادة السفارة فوراً من القدس إلى تل أبيب (فرانس 24، 2018).

في 29 أيار/مايو 2018، افتتحت جمهورية التشيك، التي تربطها علاقات ودية مع إسرائيل، قنصلية فخريّة رسمية لها في القدس (عرب 48، 2018). وسارعت السلطات الإسرائيلية إلى التلميح بأن هناك دولاً أخرى أعربت، في أجواء من السرية، عن نيتها نقل سفاراتها إلى القدس، إلا أن المسؤولين الإسرائيليين امتنعوا عن ذكر أسماء تلك الدول بشكل صريح.

في مطلع نيسان/أبريل 2019، أعلنت رومانيا عزمها على نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس، معتبرة المدينة عاصمة لإسرائيل (Anadolu Ajansi, 2019). وفي السياق ذاته، افتتحت هندوراس بعثة تجارية في القدس، ضمن إطار سفارتها التي لا تزال في موقعها السابق، مشيرة إلى أن افتتاح بعثة تجارية في عاصمة إسرائيل يعد خطوة نحو تعزيز علاقات الشراكة الودية (فرانس 24، 2019). وفي الوقت نفسه، قامت البرازيل بافتتاح فرع لسفارتها في القدس، دون الإعلان حتى الآن عن نية نقل البعثة الدبلوماسية بشكل كامل (الغد، 2019).

في مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (سيكا)، تبنت الدول المشاركة في 15 يونيو 2019م إعلاناً أثار اعتراض إسرائيل بسبب خلافات على بعض البنود (صحيفة



الشعب اليومية، 2019). فقد عارضت إسرائيل بشكل خاص موقف الدول الأعضاء الذي يؤكد استحالة اتخاذ أي قرار أحادي الجانب من شأنه تغيير الوضع القائم في مدينة القدس المقدسة، وهو ما يتعارض مع هدفها المعلن والمستمر في جعل القدس عاصمة موحدة غير قابلة للتقسيم. إضافة إلى ذلك، رفضت إسرائيل مقترح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (فهبي، 2023).

من الجدير بالذكر أن موجة الغضب التي أثرت نتيجة تصرفات إدارة ترامب بدأت تتلاشى تدريجياً وبشكل غير ملحوظ، حيث تحول تركيز الحكومات والرأي العام في العديد من الدول نحو قضايا أخرى لا تقل أهمية. وبهذا، تراجع موضوع القدس مجدداً إلى مرتبة ثانوية على جدول الاهتمامات الدولية.

رغم كل شيء، فإن اعتراف الولايات المتحدة بالقدس عاصمة لإسرائيل يحمل تداعيات خطيرة قد تؤثر بشكل حتمي على جهود تسوية قضايا الشرق الأوسط، وعلى علاقات الأطراف الدولية الفاعلة في حل الصراع العربي الإسرائيلي. ووفقاً لقرار عام 1947، الذي نص على اعتبار القدس كياناً ذا وضع خاص منفصلاً، فإنه لا ينبغي أن تكون تحت سيادة أي من الدولتين العربية أو الإسرائيلية (بو عكيرة، 2020، 105). إن الإصرار من قبل كل طرف على أحقيته استعادة المدينة لا يخدم عملية السلام ويعد موقفاً غير بناء. كما أن اتخاذ أي دولة قراراً بنقل بعثتها الدبلوماسية إلى القدس من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً ويفجر أزمات جديدة. في ظل غياب خطة متكاملة وواضحة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ومع وجود ثغرات في صياغة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، يبقى الحل بعيد المنال. وقد أثبت قرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس افتقارها إلى رؤية واضحة ومقبولة لدى الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني.

وإدراكاً منها لضرورة إيجاد توازن في تعاطيها مع الوضع القائم، طرحت إدارة البيت الأبيض في 22 يونيو 2019 خطتها لتنمية فلسطين، المعروفة باسم السلام من أجل الازدهار، وقدمتها إلى الدول العربية لدراستها (ألطون، 2020، 55). وتستهدف الخطة جذب استثمارات تتجاوز 50 مليار دولار للاقتصاد الفلسطيني، والحد من البطالة، مع تركيز أساسي على تطوير البنية التحتية وتعزيز قطاعي التجارة والاستثمار (Swissinfo. Ch, 2019). وفي حين

أعربت إسرائيل عن استعدادها للتعامل مع المقترحات الأمريكية بصراحة ووضوح، سارعت القيادة الفلسطينية إلى رفض الخطة جملة وتفصيلاً (سكاي نيوز عربية، 2020). فقد اعتبرتها حركة فتح بمثابة رشوة مالية للشعب الفلسطيني بأموال عربية، فيما أكدت السلطات الفلسطينية أن الولايات المتحدة طرف في النزاع، ولا يمكن اعتبارها وسيطاً نزيهاً (مسارات). وبناءً عليه، دعت القيادة الفلسطينية الدول العربية إلى عدم الانخراط في مناقشات تتعلق بالخطة، وقاطعت جلسات القمة العربية التي عقدت في البحرين لمناقشة القضية الفلسطينية.

الخلاصة:

وفي المحصلة، لا تزال مسألة وضع القدس تشكل إحدى الركائز الأساسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فكل محاولة لإعادة تعريف أو تعديل الوضع السياسي والدولي للمدينة غالباً ما تؤدي إلى تصعيد التوتر وتأجيج النزاع. ومن أبرز تلك المحاولات قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس، وهو قرار شكل ضربة قاسية لفرص استئناف الحوار أو استمراره بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية.

انقسم المجتمع الدولي إلى معسكرين بشأن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل؛ حيث ضم المعسكر الأول عدداً محدوداً من الدول التي دعمت مبادرة الرئيس الأمريكي وقامت بنقل بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس، في حين شكل المعسكر الثاني الغالبية الساحقة من الدول التي عارضت بشدة هذه السياسة. وقد أثارت سياسات الرئيس ترامب موجة من الانتقادات، كما فتحت الباب أمام تساؤلات جديدة حول دور الولايات المتحدة في عملية السلام. فبحسب منتقدي إسرائيل، فإن واشنطن قد فقدت دورها كمحكم نزيه ووسيط موثوق في مسار التسوية السلمية، بعد أن أظهرت انحيازاً واضحاً لأحد طرفي النزاع.

ومن بين الأسئلة الجوهرية التي لم تقدم إدارة ترامب إجابة صريحة بشأنها، ما إذا كان اعترافها بالقدس عاصمة لإسرائيل يقتصر على القدس الغربية فقط، أم أنه يتماشى مع الموقف الإسرائيلي الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة وغير قابلة للتقسيم. ويبقى المستقبل وحده كفيلاً بالكشف عن حقيقة هذا الموقف ومآلاته.

نتائج الدراسة:

1. القرار الأمريكي يمثل تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، إذ تجاوز قرارات الأمم المتحدة، واعتبر القدس عاصمة لإسرائيل في خطوة أحادية الجانب، مما أخلّ بتوازن الوساطة الأمريكية التقليدية.
2. فقدان الولايات المتحدة لمكانتها كوسيط نزيه ومحيد في عملية السلام، إذ أثبتت الدراسة أن انحيازها الواضح لإسرائيل، خاصة في عهد إدارة ترامب، أضعف من مصداقيتها لدى الجانب الفلسطيني ومعظم الدول الداعمة لحل الدولتين.
3. انقسام المجتمع الدولي بوضوح حول القرار، حيث دعمت قلة من الدول القرار الأمريكي ونقلت سفاراتها إلى القدس، بينما عارضته الغالبية العظمى من الدول، مؤكدة التزامها بالقرارات الدولية التي تعتبر القدس أرضاً محتلة.
4. تصاعد التوتر في المنطقة بعد القرار، إذ أدى إلى احتجاجات شعبية فلسطينية واسعة، ومواقف رسمية عربية وإسلامية رافضة، ما ساهم في تجميد العملية السلمية وزيادة تعقيد المشهد السياسي.
5. القرار الأمريكي أضرّ بالقانون الدولي، حيث تضمن تجاهلاً صريحاً للوضع القانوني للقدس كأرض محتلة، وفقاً لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، وهو ما أثار قلقاً واسعاً بشأن مستقبل الالتزام بالقانون الدولي في قضايا النزاع.
6. الخطة الاقتصادية البديلة (السلام من أجل الازدهار) لم تُحقق قبولاً، خاصة من الجانب الفلسطيني، الذي اعتبرها اتفاقاً على الحقوق السياسية مقابل مزايا اقتصادية مشروطة، ورفض مناقشتها أو المشاركة في قممها.
7. المواقف العربية والإسلامية اتسمت بالتنديد دون اتخاذ خطوات عملية، ما يعكس تراجع تأثير الفعل العربي في توجيه مسار القضية الفلسطينية، خاصة في ظل تباين المصالح بين بعض الدول العربية.
8. أثبتت الدراسة أن القدس لا تزال جوهر الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وأن أي محاولة لتغيير وضعها القانوني والسياسي دون توافق دولي، لن تؤدي إلا إلى مزيد من التصعيد والمواجهة.



توصيات الدراسة:

1. ضرورة التمسك بالمرجعيات الدولية وقرارات الأمم المتحدة بشأن القدس، والتأكيد على أنها مدينة محتلة لا يجوز تغيير وضعها القانوني من طرف واحد، وأن مصيرها يجب أن يُحدد عبر مفاوضات عادلة تشمل الطرفين.
2. دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية تجاه القرار الأمريكي، والعمل على تفعيل أدوات الضغط الدبلوماسي والسياسي لإعادة التوازن إلى مسار عملية السلام.
3. مطالبة الدول العربية والإسلامية باتخاذ مواقف أكثر فاعلية ومؤثرة، تتجاوز التنديد اللفظي إلى إجراءات سياسية واقتصادية موحدة، تعيد الاعتبار للقضية الفلسطينية في المحافل الإقليمية والدولية.
4. تشجيع الدول التي لم تنقل سفاراتها إلى القدس على الاستمرار في التمسك بمواقفها، وتكثيف التنسيق مع تلك الدول لبناء جبهة دولية معارضة لمحاولات فرض أمر واقع في القدس.
5. تفعيل دور المنظمات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي، لإطلاق مبادرات بديلة لرعاية عملية السلام، بديلاً عن الوساطة الأمريكية المنحازة.
6. دعم الجهود الفلسطينية القانونية في المحافل الدولية، ولا سيما في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لإثبات الانتهاكات الناتجة عن القرار الأمريكي وما تبعه من سياسات إسرائيلية.
7. الاهتمام بالإعلام والدبلوماسية الشعبية، لشرح أبعاد القرار الأمريكي وآثاره الخطيرة على القدس وحقوق الفلسطينيين، وتعزيز الوعي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية.
8. الحث على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية، باعتبارها الأساس في مواجهة التحديات المفروضة، وتشكيل موقف فلسطيني موحد في وجه محاولات تصفية القضية، وعلى رأسها وضع القدس.

المصادر والمراجع

المصادر:

- جريدة القدس العربي، 9/6/2023م.
- جريدة الرأي، 25/6/2023م.
- جريدة الأيام، 8/1/2018م.
- جريدة الأيام، 21/6/2023م.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم 292/58 بتاريخ 6 أيار/ مايو 2004م.

التقارير:

- أبو عدوان، سائد، (2018)، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، الدوافع والمضمون وردود الأفعال الدولية، أريحا، جامعة الاستقلال.

المراجع:

- أشّيه، محمد، (2017)، المستعمرات الإسرائيلية وتآكل حل الدولتين، رام الله، مركز أبحاث منظمة التحرير.
- ألطون، فخر الدين، (2020)، احتلال القرن: فلسطين في ظل الخطط الأحادية الجانب، تركيا، منشورات إدارة الاتصال برئاسة الجمهورية التركية.
- أيوب، نزار، (2017)، مدينة القدس بين الاستعمار الإسرائيلي والقبول الأمريكي، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- حسين، غازي، (1998)، القمم والمؤتمرات الاقتصادية والأمنية من التطبيع إلى الهيمنة، فلسطين، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الدنان، ربيع، (2016)، تطور الموقف الدولي تجاه القدس، ضمن ورشة العمل التي عقدت في بيروت بتاريخ 2016/10/26م، بيروت، مؤسسة القدس الدولية.
- عمارة، محمد، (2017)، القدس بين اليهودية والإسلام، القاهرة، الأزهر الشريف.
- عناّب، محمد، (2012)، القدس في مشاريع التسوية السياسية 1967-2000م، رام الله، دار الشيماء.



- المبحوح، وائل عبد الحميد، (2021)، تحليل السياسة الأمريكية تجاه مدينة القدس من 1982-2020م، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- محافضة، علي، (د.ت)، خمسة وعشرون عاماً من التاريخ، مجموعة خطب جلالة الملك حسين بن طلال المعظم (1952-1977)، لندن، شركة سمير مطاوع للعلاقات العامة.
- موسى، حسن، (2010)، القدس والمسجد الأقصى المبارك، بيروت، باحث للدراسات.
- الهور، منير. والموسى، طارق، (1986)، مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية 1947-1985، عمان، دار الجليل.
- يعقوب، هشام، (2016)، تطور الموقف الدولي تجاه القدس، ضمن ورشة العمل التي عقدت في بيروت بتاريخ 2016/10/26م، بيروت، مؤسسة القدس الدولية.

المجلات:

- بو عكيرة. ومريوه، صباح، (2020)، مركز القدس في القانون الدولي على ضوء نقل السفارة الأمريكية، *المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مجلد (12)، العدد (3).
- جويده، حمزاوي، (2020)، الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل، تشويه للماضي، وتعتيد للمستقبل، *مجلة الأبحاث القانونية والسياسية*، مجلد (2)، العدد (2).
- شبير، عبد الكريم، (2017)، مواجهات القدس أكدت أن الصراع العربي الصهيوني صراع وجود لا حدود، القدس توحدنا، والدم يجمعنا، *مجلة آراء*، عدد 123.
- شعبان، عبد الحسين، (2022)، ندوة القدس في الوجدان العربي، القدس في المعركة الدبلوماسية الدولية، *مجلة المقدسية*، عدد (13).
- القدس، (2023)، نشرة شهرية توثيقية تصدرها الأمانة العامة في اللجنة الملكية لشؤون القدس، العدد (6).
- محمد، محمد صالح، (2018)، النفوذ الإسرائيلي المتنامي في الأمم المتحدة، الأسباب والتداعيات، *مجلة المستقبل العربي*، عدد (468).
- المكي، هيلة، (2023)، الاستمرار والتغيير في السياسة الخارجية الروسية تجاه القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى العام 2021م، *مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، مجلد (50)، العدد (3).



المجلات الأجنبية:

-Mercan, Muhammed Huseyin, (2018), Reconsidering the Palestine Issue in the Shade of Israels Expanding Sovereignty Claim, *New Middle Eastern Studies*, Folder (8), N. (2).

-Miller, Zinaida, (2014), Perils of Parity, *Palestine's Permanent Transition*, Folder (47), N. (2).

الرسائل العلمية:

-إبراهيم، محمد غازي محمد، (2009)، الجدار العازل ومستقبل الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

-حسن، سمير يوسف سليمان حاج، (2011)، الفكر السياسي الفلسطيني بين الكفاح المسلح والتسوية السلمية 1964-2010م، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

-خلف، جمال يوسف، (2008)، اعتماد الصحافة الحزبية الفلسطينية على الإشاعة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

-زهير، خميسي، (2017)، الحماية القانونية للأماكن الدينية المقدسة في القانون الدولي، دراسة قانونية لوضع القدس، رسالة دكتوراه، جامعة باتنة 1.

-السلعوس، علاء الدين عبد الرزاق، (2018)، إفراغات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

-العارضة، ريم تيسير خليل، (2007)، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

-الغويري، سليمان فلاح عقيل، (2016)، أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي 1994-2016م، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.

-فضة، نايف عمر نايف، (2019)، تداعيات البعد الديمغرافي على آفاق الحل النهائي في فلسطين، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

المراجع الأجنبية:

-Khan, Muhammad Zafrulla, (1948), **Palestine in the UNO**, Karachi,
Pakistan Institute of International.

المواقع الإلكترونية:

- Anadolu Ajansi- (2019)، رومانيا تقرر نقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس،
<https://www.aa.com.tr/ar/>
- Swissinfo. Ch (2019)، خطة السلام الأمريكية تهدف لجذب استثمارات بـ 50 مليار
دولار لصالح الفلسطينيين، <https://www.swissinfo.ch/ara/>
- مسارات، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، القدوة يدعو
إلى عزل الموقف الأمريكي وتعزيز الوضع السياسي الفلسطيني،
<https://www.masarat.ps/article/4716/>
- سكاي نيوز عربية، (2020)، خطة ترامب للسلام تثير ردود فعل متباينة في عواصم
العالم، -<https://www.skynewsarabia.com/world/1316490>
- فهمي، نبيل، (2023)، نحو شرق أوسط خال من السلاح النووي،
<https://www.alarabiya.net/politics/2023/04/21/>
- صحيفة الشعب اليومية، (2019)، نبذه عن مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في
آسيا (سيكا)،
<http://arabic.people.com.cn/n3/2019/0614/c31663-9588021.html>
- الغد، (2019)، الجامعة العربية: افتتاح البرازيل مكتباً تجارياً في القدس خطوة في
الاتجاه الخاطئ، <https://www.alghad.tv/>
- فرانس 24، (2019)، هندوراس رابع دولة تنقل سفارتها في إسرائيل إلى القدس وسط
تنديد فلسطيني، <https://www.france24.com/ar/>
- عرب 48، (2018)، التشيك تصادق على نقل سفارتها إلى القدس،
<https://www.arab48.com/>
- فرانس 24، (2018)، باراغواي تعلن إعادة سفارتها في إسرائيل إلى تل أبيب بعد أشهر
من نقلها إلى القدس، -<https://www.france24.com/ar/20180905>

- الأيام، (2018)، رئيس باراغواي يفتتح سفارة بلاده في القدس المحتلة،
<https://www.al-ayyam.ps/ar/Article/329485/>
- فلسطين اليوم، (2018)، وصول رئيس غواتيمالا إلى الكيان لافتتاح سفارة بلاده في
القدس، <https://paltodaytv.com/post/95558/>
- جمعة، محمد، (2018)، القدس حدود التغيير على الأرض بعد نقل السفارة الأمريكية،
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية،
<https://acpss.ahram.org.eg/News/16628.aspx>
- The Times of Israel، (2018)، ترامب يهدد بوقف المساعدات للفلسطينيين بسبب
الخلاص حول القدس، <https://ar.timesofisrael.com/>
- البوابة، (2017)، الرئيس البوليفي: نقل غواتيمالا سفارتها إلى القدس بيع لكرامتها
مقابل فتات أمريكي،
https://www.albawabhnews.com/2866741?utm_source=chatgpt.com
- الغد، (2017)، إسرائيل تتواصل مع 10 دول لتنقل سفاراتها إلى القدس،
<https://www.alghad.tv/>
- المركز الفلسطيني للإعلام، (2018)، أردوغان والبابا يدعوان للحفاظ على وضع القدس
المحتلة، <https://palinfo.com/news/2018/02/05/31240/>
- دولة فلسطين، وزارة الخارجية والمغتربين، (2019)، بمشاركة دولة فلسطين، عقد
أعمال الدورة الخامسة للحوار السياسي الاستراتيجي العربي الصيني والدورة السادسة عشر
لاجتماع كبار المسؤولين لمنتدى التعاون العربي الصيني،
<https://www.mofa.pna.ps/es->
- وكالة الأنباء الأردنية، (2018)، الصين: تدعو للمساهمة بحل بناء للقضية
الفلسطينية،
https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=23015&lang=ar&name=external_news
- الوطن، (2017)،

*تعرف على الدول التي امتنعت عن التصويت في الأمم المتحدة لصالح القدس،

https://www.elwatannews.com/news/details/2862850?utm_source=chatgpt.com

t.com

*خبراء: ترامب سيرد على قرار الأمم المتحدة حول القدس بالضغط والتهديد،

https://www.elwatannews.com/news/details/2864130?utm_source=chatgpt.com

t.com

France24-، (2017)، ترامب يهدد بوقف المساعدات عن الدول التي تصوت في الجمعية

العامة ضد قراره بشأن القدس، <https://www.france24.com/ar/20171220->

ترحيب إسرائيلي وتنديد فلسطيني بعد قرار غواتيمالا نقل سفارتها في إسرائيل إلى

القدس، <https://www.france24.com/ar/20171225->

منظمة التحرير الفلسطينية، أضواء على الصحافة الإسرائيلية، 22-23 كانون الأول

2017م، <https://www.pead.ps/article/6564/>

ترك برس، (2017)، أردوغان: اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل يلقى المنطقة في

حلقة نار، <https://www.turkpress.co/node/42736>

الجزيرة، (2017)، نص إعلان إسطنبول الصادر عن القمة الإسلامية حول القدس،

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2017/12/14/>

الشرق الأوسط، (2018)، بريطانيا تؤكد التزامها حل الدولتين والقدس عاصمة

مشتركة، <https://aawsat.com/home/article/1137776/>